

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 26 يناير 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7179



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 سياسة الإمارات الخارجية.. حكمة واعتدال

الإمارات اليوم

03 رعاية الأسرة أولوية مطلقة في الإمارات

تقارير وتحليلات

04 البطالة.. قنبلة موقوتة في وجه الاستقرار

05 التظاهرات واغتيالات الناشطين والجمود السياسي تتسبب المشهد العراقي

06 هكذا هددت إيران بتدمير إسرائيل

شؤون اقتصادية

07 القطاع البحري سيشهد مزيداً من النمو في 2020

من إصدارات المركز

08 المصالح الدولية في منطقة الخليج

إنفوجراف

10 كلفة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد البريطاني

متابعات إعلامية

11 استضافتها جامعة أنتويرب البلجيكية المرموقة إشادة واسعة بكتاب «السراب» في ندوة «الجهود الفكرية في مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة»



سياسة الإمارات الخارجية.. حكمة واعتدال

«الحكمة ضالة المؤمن» هو واقع سياسة دولة الإمارات، والسمة التي تلازم مواقفها وطريقة تعاطيها مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية، فهي تجنح دائماً للسلم وتسعى إلى التعاون البناء الذي يعود بالخير على الدول والشعوب، انطلاقاً من نهج الوسطية والاعتدال الذي اتخذت منه سبيلاً نحو توفير الحياة الكريمة وضمان المستقبل الأفضل لشعبها ولشعوب العالم أجمع.

فمنذ قيام الدولة في عام 1971 وبفضل حكمة المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، حرصت الإمارات على نسج علاقات تعاون وصدافة مع معظم دول العالم، إن لم يكن جميعها. وكانت على الدوام في مقدّمة المبادرين إلى تبني المبادرات والمشاريع التي تسهم في توثيق عرى التعاون بين الأمم والشعوب لما فيه خيرها ورخاؤها، ومن أوائل الساعين إلى نزع فتيل النزاعات وتخفيف حدّة التوترات، والمساهمين في حفظ الأمن والأمان، وإرساء السلم والاستقرار في مختلف المناطق التي عانت الاضطرابات والحروب.

وببصيرة قيادتها الرشيدة، أدركت دولة الإمارات أهمية الاعتدال والتوازن في سياستها الخارجية، واعتمدت الحوار والتفاهم في تعاملها مع الأصدقاء والأصدقاء، وحافظت على الحزم وعدم الإفراط أو التفريط في مواقفها تجاه القضايا العربية؛ فكانت دائماً إلى جانب الحق والعدالة، ووقفت دون مواربة إلى جانب الضعيف وناصرت المظلوم، ودعت دائماً إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها وإلى العمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، فكان بذلك أن نالت احترام دول العالم ومنظماته الدولية، وتقدير ومحبة الشعوب في مختلف أصقاع المعمورة.

انطلاقاً من ذلك كلّ، جاءت دعوة دولة الإمارات، خلال المناقشة المفتوحة ربيع السنوية التي عقدها مجلس الأمن الدولي نهاية الأسبوع الماضي حول «الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية»، إلى اتخاذ عدد من الخطوات الضرورية التي من شأنها أن تسهم في تغيير مسار الاتجاهات السلبية، وخفض التصعيد في سبيل حل أزمات المنطقة، وإحلال الاستقرار الإقليمي والدولي، وهي دعوتها الدائمة والمتكررة التي تهدف إلى تجنب الشعوب تبعات وانعكاسات استمرار الصراعات سواء السياسية أو العسكرية، وتمكينها من الانصراف نحو البناء وصناعة الحياة، والتفرغ للإنجاز الذي يعود بالخير عليها وعلى البشرية كلّها.

ولأن القضية الفلسطينية حاضرة دائماً في ضمير قيادة الإمارات وشعبها، وباعتبارها أحد أسباب غياب الاستقرار وانعدام الثقة في إقليم الشرق الأوسط كلّ، فقد أعادت الدولة تأكيد موقفها الداعم لحل دائم وعادل وشامل يقوم على حل الدولتين، ويضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام 1967 عاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية ومبادئ مؤتمر مدريد، وجددت دعوتها المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته وفقاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لإنهاء الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ورفض الإجراءات المخالفة للقرارات الأممية ذات الصلة، واتخاذ التدابير التي من شأنها إنهاء احتلال إسرائيل جميع الأراضي العربية والفلسطينية، مع حماية وصون حقوق الشعب الفلسطيني.

صوت العقل الذي تتفرد به دولة الإمارات ينطلق من قناعة بقدسية الحياة وميل نحو البناء، ونزعة للخير فطرت عليها الشخصية الإماراتية، وهي قيم كفيلة بتمكين الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية من التوصل إلى حلول مرضية عبر تفعيل العمل السياسي، وتعزيز العمل متعدد الأطراف لكسر الجمود الحالي في العملية السياسية، وإخلاء النوايا للتوصل إلى حلول سياسية دائمة تكفل إنهاء القضايا العالقة كافة، والانتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون لما فيه ازدهار المنطقة برمتها، ورفاهية شعوبها، وتسخير مقدراتها وثرواتها لصالح التنمية؛ بعيداً عن سياقات الحروب وأيديولوجيات الدمار، وهي أمور تنطبق ليس على فلسطين فحسب، بل تنسحب على الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط التي ما زالت تتن تحت وطأة الصراعات، وتنزف نتيجة الانقسامات؛ ومنها سوريا واليمن وليبيا.

رعاية الأسرة أولوية مطلقة في الإمارات

تعد الأسرة بمثابة النواة الرئيسية في المجتمع، وهي كالقلب بالنسبة إلى الجسد، إن صلحت صلح المجتمع كله، وإن فسدت فسدت المجتمع كله، ولهذا، ليس غريباً أن تلجأ الدول المختلفة إلى توجيه جل اهتمامها باتجاه رعاية الأسرة وتوفير كل مقومات دعمها. ويجسد اليوم العالمي للأسرة، الذي يوافق الـ 15 من مايو من كل عام، الاهتمام الكبير الذي يوليه المجتمع الدولي لدعم الأسرة ودورها في المجتمع وتوفير كل مقومات النهوض بها، وتتيح هذه المناسبة السنوية الفرصة لتسليط الضوء على القضايا المختلفة التي تهم الأسرة، ويتم الاحتفال بها من خلال أنشطة وورش عمل ومؤتمرات وبرامج تلفزيونية وإذاعية ومقالات صحفية وبرامج ثقافية لتسليط الضوء على أهمية الأسرة، بوصفها اللبنة الأساسية للمجتمع.

وتحظى رعاية الأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية مطلقة منذ تأسيس الدولة في الثاني من ديسمبر عام 1971 على يد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي عمل على مأسسة العمل في مجال تنمية الأسرة والمجتمع، فأنشأ العديد من الجمعيات النسائية، وفي مقدمتها جمعية «نهضة المرأة النسائية»، ثم الاتحاد النسائي العام، وغيرهما من الجمعيات التي تنامي عددها خلال المرحلة الراهنة، ليجسد تطور هذا الاهتمام الكبير من قبل دولة الإمارات بالأسرة. وقد سارت القيادة الرشيدة للدولة، ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على النهج ذاته في الاهتمام بالأسرة وتوفير كل سبل الراحة لأفرادها، وصولاً إلى مجتمع متلاحم وأسرة متماسكة قادرة على مواكبة حركة التطور السريع في جميع المجالات، سعياً إلى تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والتطويرية والتعليمية من خلال عدد من المشاريع التنموية التي تنفذها الدولة. وتبذل سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية «أم الإمارات»، جهوداً مشهودة في هذا السياق. وتقوم مؤسسة التنمية الأسرية التي تحظى برعاية واهتمام ودعم خاص من «أم الإمارات» بدور كبير في رعاية الأسرة الإماراتية، وتوفير كل ما تحتاجه من خدمات، وذلك من خلال تنفيذ وتبني المشاريع والخدمات والبرامج الاجتماعية المختلفة، انطلاقاً من رسالة المؤسسة التي تتمحور حول «الإسهام الحضاري في تطوير مجالات التنمية الاجتماعية المستدامة وتحقيق رفاه الأسرة والمجتمع بكفاءة عالية في الأداء المؤسسي التشاركي»، ورؤيتها في التنمية الاجتماعية المستدامة لأسرة واعية ومجتمع متماسك.

وقد أسفرت هذه الجهود الدؤوبة المبذولة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة لرعاية الأسرة عن تبوؤ الدولة مكانة مرموقة في هذا السياق، حيث احتلت المركز الأول عربياً ضمن قائمة «أفضل الدول لرعاية الأسرة» لعام 2019، كما جاء في صحيفة «يو أس نيوز ويرلد ريبوت» الأمريكية، استناداً إلى الاستطلاع السنوي الذي تُجريه مجموعة «باف BAV» البحثية بالتعاون مع كلية وارتنون التابعة لجامعة بنسلفانيا الأمريكية، ويغطي التقرير النهائي عن العام الماضي الذي يقارن بين الدول في جودة الحياة الأسرية لتربية الأطفال، محاور حقوق الإنسان وبيئة الحياة العائلية، مع اعتبارات المساواة بالفرص المدرة للدخل، والأمن وخدمات التعليم ونظم الرعاية الصحية. وقد احتلت الإمارات موقع الصدارة العربية في إجمالي هذه المعايير، واحتلت المرتبة الـ 22 عالمياً بإجمالي معايير جودة الحياة الأسرية وتنشئة الأطفال، والمرتبة الـ 23 في معايير الريادة الأممية بهذه المجالات، مع المرتبة الـ 25 في مقاييس جودة الحياة، والمرتبة الـ 26 في موضوع المرأة.

تمثل الأسرة العمود الفقري للمجتمعات، وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الحقيقة، ومن ثم، فهي تعمل على توفير كل ما من شأنه دعم الأسرة الإماراتية والارتقاء بها، من خلال جهود متواصلة في هذا السياق، جعلت الدولة تتبوأ مكانة مرموقة في هذا المجال.

البطالة.. قنبلة موقوتة في وجه الاستقرار

لا يخفى على أحد الأثر الخطير الذي يتركه ارتفاع معدلات البطالة على حجم الاستقرار السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي؛ وذلك لأن هذه المعضلة تتسبب بارتفاع في معدلات الفقر، وانخفاض في حجم القدرة الشرائية للأفراد، وحدوث المزيد من الاحتقانات الشعبية التي تهدد أمن واستقرار الدول.



يحصلون على أقل من 3,20 دولار في اليوم؛ الأمر الذي يحد من قدرتهم الشرائية ويجعلهم غير قادرين على التأثير في عجلة التنمية والنمو، وهذا كله إثر معاناتهم من عدم المساواة مع غيرهم في الحصول على وظائف لائقة، أو أجور تناسب حجم ما يقومون به من جهد، لتتحول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى أحد مهددات السلم والأمن والاستقرار.

إن المتأمل لارتفاع معدلات البطالة، يمكنه توقع النتائج السلبية التي تؤثر في حياة الشعوب واستقرار الدول، حيث تنخفض معدلات التماسك الاجتماعي، وتزداد نسبة العاملين في الاقتصاد غير المنظم، الذي يعدّ صاحب آثار كارثية على اقتصاد الدولة من جهة؛ كون العاملين غير مسجلين رسمياً، ولا يمكن بالتالي اعتبارهم مواطنين فاعلين تحتسب أجورهم في البيانات المالية؛ ما يؤثر في حجم إسهامهم في الاقتصاد الوطني، وخاصة في ظل عدم دفعهم ضرائب على دخولهم، إضافة إلى أنه لا يمكن إدراجهم في أنظمة الرعاية الاجتماعية الرسمية للدولة، التي تحتاج إلى معرفتها كي تتمكن من رصد حجم الإنفاق الحكومي في موازنتها العامة على القطاعات الاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن تفشي الاقتصاد غير المنظم يتسبب في آثار سلبية على العامل نفسه؛ مثل قبوله بأجور متدنية، وعمله لساعات كثيرة، وفي ظروف غير لائقة، وقد يتعرض إلى التمييز المبني على أساس الجنس أو العرق أو العمر أو الدين، كما أن هذا العامل لن يتمكن من نيل حقوقه وحقوق أبنائه في الصحة والتعليم والإسكان وغيرها؛ ما يعني أنه لن ينعم بمساواة مع أقرانه.

أرقام مقلقة نشرتها العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة بشأن معدلات البطالة عالمياً، حيث أعلنت الأمم المتحدة مؤخراً أن أكثر من 470 مليون شخص في العالم هم في عداد عاطلين عن العمل، أو في حالة من البطالة المقنعة؛ الأمر الذي يسهم في حدوث المزيد من الاضطرابات الاجتماعية، التي ستؤثر بدورها في قوة اقتصادات الدول المعنية، وتفاقم الأوضاع الأمنية التي تتجه نحو الانحدار. وعلى الرغم من أن معدلات البطالة ما زالت مستقرة عالمياً، بحسب منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، والذي بلغ 5.4% العام الماضي، فإنه يرجح أن يرتفع العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل مستقبلاً، وخاصة في الوقت الذي يشهد فيه النمو العالمي تباطؤاً جرّاء التحديات الجيوسياسية السائدة في العديد من الأقاليم والمناطق، وجرّاء تنامي حدة النزاعات التجارية وعدم استقرار أسعار النفط. وبالعودة إلى العدد الذي أدرجته «العمل الدولية» والذي بلغ أكثر من 470 مليون شخص في العالم، عاطلين عن العمل أو في حالة من البطالة المقنعة؛ والذين يصل عددهم إلى نحو 285 مليون؛ الأمر الذي يشير إلى أنهم يعملون أقل مما يرغبون أو فقدوا الأمل في العثور على وظيفة لائقة، بمعنى أنه لا يمكنهم الوصول إلى سوق العمل، هذه النسب إن عبرت عن شيء فإنها تشير إلى تنامي حالة غياب المساواة المرتبط بالحرمان من التوظيف، والذي يؤثر على إيجاد مستقبل أفضل للشباب؛ فالحلول الرامية إلى تعزيز الاستقرار تصبح في هذه الحالة مجرد أطروحات نظرية لا يمكن تحقيقها في ظل هذه المعدلات، والتي يثبتها تفاقم الاحتجاجات الشعبية في دول العالم، وخاصة في الدول العربية، التي تشهد حالة من الفوضى وتردي مستويات الأمن وتراجع المقدرة على نمو الاقتصادات الوطنية، حيث أفادت إحصائيات صادرة عن البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، أن منطقة الوطن العربي تعدّ الأعلى في العالم في نسب البطالة في عام 2018، والتي تُشكّل ما نسبته 9.81% من إجمالي سكان المنطقة، فيما يصل المعدل العالمي في نسب البطالة إلى ما نسبته 5.38% فقط. أرقام أخرى تبني بمزيد من القلق؛ ففي عام 2019، وبحسب «العمل الدولية» أيضاً، اندرج أكثر من 630 مليون شخص ضمن ما يعرف بالعمال الفقراء، أي خمس السكان العاملين عالمياً،

التظاهرات واغتيالات الناشطين والجمود السياسي تتسبب المشهد العراقي

ما زالت الاحتجاجات الواسعة والتظاهرات العارمة والاغتيالات في صفوف الناشطين هي الصورة الأبرز التي تسيطر على المشهد العراقي، في ظل حالة الجمود السياسي التي تعيشها البلاد منذ استقالة حكومة عادل عبدالمهدي بداية ديسمبر الماضي.



اللافت للنظر في المشهد العراقي هو إصرار الناشطين في مختلف المحافظات على مواصلة الاحتجاجات، برغم ارتفاع تكلفة مواقفهم التي باتوا يسدونها بالأرواح والدماء، وتحديهم للمحاولات كافة التي تبذلها الميليشيات الموالية لمختلف التيارات السياسية وكذلك تلك القادمة من وراء الحدود، لكيحجم التظاهرات وإطفاء جذوتها، وخاصة أنها باتت تقص مضاجع كبار السياسيين المسيطرين على المشهد السياسي منذ عام 2003، وتؤرق قادة تلك الميليشيات ومن يقف خلفهم في طهران، وتهدد بتقليص نفوذهم وتقليص مساحة سيطرتهم على مقدرات العراق وثرواته وقراراته السياسية والسيادية.

وبدا واضحاً أن عودة الحراك إلى الشارع العراقي وبوتيرة أكثر حماساً عقب الهدوء النسبي والحذر الذي سادته لأسابيع عدة بعد مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليمان، أوائل يناير الجاري في غارة أمريكية قرب مطار بغداد الدولي، أفضلت رهانات وآمال قوى الشد العكسي التي كانت تأمل أن تشكل تلك الحادثة، وما ترتب عليها من تداعيات، خاتمة لموجة الاحتجاجات.

مقتل سليمان شكل بالنسبة إلى الكثير من الحراكين العراقيين هدية قيمة؛ لأنهم يعتبرون أن الجنرال الإيراني الذي كان يمسك خيوط اللعبة السياسية والأمنية في العراق هو مهندس عمليات قمع الناشطين، ومدبر حوادث القتل والاغتيال والتكيد والاختطاف بحقهم، والعقل الذي كان يدير الهجمات التي استهدفت تجمعاتهم واعتصاماتهم وفعالياتهم أكثر من مرة وفي غير مدينة عراقية؛ وهو ما شجّعهم على العودة إلى الساحات والشوارع والجسور، ورفع سقف مطالبهم والتمسك أكثر بها.

وخلال الأسبوع الماضي، نُظمت عشرات التظاهرات في مختلف مدن العراق ووصلت إلى أقصى جنوبه في مدينة البصرة، حيث أعلن ممثلو الحراك منح الحكومة مهلة أسبوع واحد لتنفيذ الإصلاحات، التي تتضمن إنهاء نظام المحاصصة السياسية، وإجراء انتخابات تشريعية مبكرة استناداً إلى قانون انتخابي جديد، واختيار رئيس وزراء مستقل، ومحاسبة المسؤولين الفاسدين، مهددين بمواصلة التصعيد واتخاذ إجراءات وتنظيم

فعاليات أكثر إيلاًماً للحكومة في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم. بالمقابل، اتسمت ردود أجهزة الأمن العراقية والميليشيات المسلحة على المتظاهرين بالعنف واستخدام القوة المفرطة وغير المناسبة؛ وذلك من خلال إطلاق الرصاص الحي والمطاطي والغاز المسيل للدموع؛ الأمر الذي أوقع نحو 15 قتيلاً وعشرات الجرحى، فضلاً عن اعتقال المئات من الشبان المشاركين في التظاهرات، حيث وقعت آخر الهجمات خلال الأسبوع الماضي، فجر يوم الخميس، وأدت إلى مقتل متظاهر وإصابة 7 آخرين بجروح خلال إطلاق ميليشيات مسلحة النار باتجاه مجموعة من المتظاهرين في محافظة البصرة؛ وهو ما دفع المتظاهرين إلى الاستغاثة بشيوخ عشائر البصرة لحمايتهم من بطش الميليشيات المسلحة، والرد على تلك الهجمات بمحاولة حرق مقر منظمة بدر، المدعومة من إيران، في المدينة قبل أن تتدخل قوات مكافحة الشغب التي منعتهم وقامت بتفريقهم، فيما شهدت بغداد ومحافظات الوسط والجنوب مواجهات يومية مع قوات الأمن، وقطع الطرقات والجسور، وإغلاق الدوائر الرسمية.

وعلى الصعيد السياسي، راوحت مفاوضات تسمية مرشح لتشكيل الحكومة مكانها، ولم تتمكن الأطراف المشاركة فيها من الاتفاق على ترشيح أي شخصية من بينها، وذلك نتيجة خلافات بشأن التكليف وعدم التوافق على أي من الأسماء المطروحة؛ الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة الأمور إلى مربعها الأول.

هكذا هددت إيران بتدمير إسرائيل

في مقاله بمجلة «ذا ناشيونال إنترست» يقول مايكل بيك إن إيران تحب التحدث كثيراً وإطلاق التهديدات الكبيرة، ويشير إلى أنها قادرة على مهاجمة إسرائيل، غير أنها لاتملك القدرة على تدميرها كما تدعى.



واشنطن كما هائلاً من الموارد؛ وهو ما يشكل إحراجاً لأمريكا من دون مهاجمتها بشكل مباشر. وثانياً، لأنه سيكون من السهل مهاجمة إسرائيل، المحاطة بمجموعة من حلفاء إيران في لبنان وسوريا وغزة، من دون استخدام القوات الإيرانية الموجودة فوق الأراضي الإيرانية. بيد أن أي هجوم على إسرائيل مدعوم من إيران قد يكون أيضاً نقمة على طهران؛ فماذا لو قررت تل أبيب التعامل مع أي هجوم من طرف قوات إيرانية بالوكالة على أنه هجوم من إيران نفسها؟ لطالما هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بالتدخل عسكرياً لوقف البرنامج النووي الإيراني. كما أن هجوماً إيرانياً، ولو بالوكالة، قد يكون القشة الأخيرة، ولاسيما أن نتنياهو يخضع للتحقيق في قضايا الفساد. وبينما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من ثني إسرائيل عن القيام بخطوة عسكرية ضد إيران، فإن إدارة ترامب قد تكون أكثر تجاوباً مع رغبة إسرائيل، ما دام أنه سيكون ثمة طرف آخر سيتولى القيام بالمهمة القذرة بمواجهة طهران. وترى المؤسسات الأمنية الإسرائيلية أن التعرض لهجوم إيراني احتمال ضعيف، برغم أن مركز بحوث إسرائيلياً بارزاً يحذر من وجود احتمالات كبيرة لنشوب حرب بين إسرائيل وإيران. وفي كلتا الحالتين، فإن تاريخ الشرق الأوسط الحديث حافل بالحسابات والتصورات الخاطئة؛ فزعيم «حزب الله»، حسن نصر الله، كان قد أقر بأنه لم يكن يتوقع بأن نصب كمين لدورية إسرائيلية قد يؤدي إلى حرب إسرائيلية - لبنانية كتلك التي نشبت في عام 2006. وإلى الآن، فإن الحرب الباردة بين إسرائيل وإيران ظلت عبارة عن مواجهات في الظل بين القوات الإيرانية بالوكالة والقوات الجوية الإسرائيلية وجهاز الموساد. وكما كان عليه الأمر بين الأمريكيين والسوفييت خلال الحرب الباردة، فإن الطرفين تمكنا إلى حد ما من تجنب المواجهة المباشرة. إذن، لا تريد إيران الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، برغم أنها قد لا تخسرهما، لكنها لن تكسبهما. أما إسرائيل فقد تكون مجرد بديل مناسب لتحمل غضب طهران.

قال محسن رضائي، أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام والقائد السابق للحرس الثوري الإيراني، بحسب ما أوردته وكالة أنباء «فارس» الإيرانية: «إذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأي خطوة إثر ردنا العسكري، فإننا سنسوي تل أبيب وحيفا مع الأرض». ويقدم المجلس المشورة إلى المرشد الأعلى علي خامنئي، كما أن لديه صلاحيات تشريعية. والمفارقة، أن تلك الاستراتيجية هي نفسها التي استخدمها عدو إيران الأول في السابق، صدام حسين. فخلال «عملية عاصفة الصحراء» في عام 1991، أطلق صدام 39 صاروخاً باليستياً من طراز (سكود) على إسرائيل، في محاولة لاستفزاز إسرائيل وجعلها تهاجم العراق، وبالتالي تقسيم التحالف الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والمكون من دول أوروبية وعربية. ولقد نجحت المحاولة تقريباً، وبالكاد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض ضغوط على إسرائيل وإقناعها بعدم الرد.

يشير الخطاب الإيراني إلى أن الهدف الرئيسي لغضبها هو الولايات المتحدة الأمريكية. لكن من خلال استعارة كلمات الإنجيل، فإن مهاجمة إسرائيل تحمل في طياتها نعمة ونقمة لإيران؛ فطهران تملك فائضاً من الخيارات الفتاكة التي يمكن أن تستخدمها ضد أعدائها اللدودين. فجيئتها بالوكالة في لبنان، «حزب الله»، قادر على تنفيذ هجمات برية تستهدف شمال إسرائيل، أو إطلاق بعض القذائف، من بين ما يقارب 150 ألف قذيفة التي حصل عليها من إيران، في اتجاه إسرائيل (برغم أن خطر إشعال فتيل حرب واسعة النطاق بين إسرائيل ولبنان قد تجر إليها إيران، وربما حتى الولايات المتحدة الأمريكية). كما أن ثمة حركة «حماس» في غزة، التي تعودت على إطلاق القذائف في اتجاه البلدات الإسرائيلية، والتي تصالحت مؤخراً مع إيران بعد القطيعة التي حدثت بينهما بشأن الصراع السوري. والنقطة الأهم هي سوريا، التي أضحت قاعدة إيرانية لإطلاق النار على حدود إسرائيل، في ظل وجود آلاف الجنود والمستشارين الإيرانيين، إضافة إلى وحدة كبيرة من جنود «حزب الله»، وقوات شيعية أخرى غير سورية فوق الأراضي السورية، حيث تقدم الدعم والمساندة لنظام الأسد. وهذه القوات قادرة على ضرب القوات والمستوطنات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان. كل هذه العوامل تُعد نعمة بالنسبة إلى موقف إيران؛ أولاً لأنها تتيح الفرصة لمهاجمة حليف رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، حليف استثمرت فيه

القطاع البحري سيشهد مزيداً من النمو في 2020



البحري، أن دولة الإمارات احتلت مركزاً ريادياً ضمن مؤشر الخدمات البحرية والتمويلية والقانونية، مشيرة إلى فوز الدولة بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية، ضمن الفئة «ب»، للمرة الثانية على التوالي، بعد منافسة قوية مع 10 دول رائدة في القطاع البحري. وأضافت أن الإنجازات التي حققها القطاع البحري تعكس القدرة التنافسية العالمية التي تتمتع بها دولة الإمارات، وسعيها الدائم نحو تحقيق رؤيتها الطموحة، لتحويل الدولة إلى أحد أكبر المراكز البحرية في العالم.

أكد خبراء وعاملون في القطاع البحري أن دولة الإمارات بشكل عام، ودبي بشكل خاص، نجحت في أن تصنع لنفسها مكانة رائدة وسمعة متميزة على خريطة القطاع البحري العالمي، مشيرين إلى أن القطاع البحري سيشهد العام الجاري مزيداً من النمو، بدعم مجموعة من المرتكزات الأساسية، تتمثل في استضافة إكسبو 2020، وتطور البنية التحتية والتشريعية، وزيادة التكامل بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل استخدام التكنولوجيا في تسهيل الإجراءات وتسريعها.

وأشار الخبراء إلى ضرورة تفعيل إسهام القطاع البحري في دفع عجلة النمو في العديد من القطاعات الحيوية، وفي مقدمها السياحة والتجارة والخدمات المهنية والنقل والتخزين والبناء والتشييد؛ وبالتالي تعزيز دوره الحيوي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز القدرة التنافسية لدبي؛ وفق أعلى المعايير الدولية. وأكدت المهندسة حصة آل مالك، المدير التنفيذي لقطاع النقل البحري بالهيئة الاتحادية للمواصلات البرية والبحرية، رئيسة رابطة المرأة العربية في القطاع

«مبادلة» تنفذ مشروعاً للطاقة في أوزبكستان



وقعت «مبادلة للاستثمار» اتفاقية مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، وشركة محطات الطاقة الحرارية في أوزبكستان؛ لتنفيذ صفقة استحواذ وتطوير وتمويل وتشغيل مجمع «تاليمرجان» للطاقة في أوزبكستان. وقال أومورزاكوف، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية في أوزبكستان: «نحن واثقون بأن هذه الشراكة التاريخية بين البلدين، ستعزز النمو في المنطقة، وتوفر الخبرات اللازمة لتنمية قطاع الطاقة في أوزبكستان». من جانبه، قال خالد القبسي، الرئيس التنفيذي لقطاع صناعة الطيران والطاقة النظيفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في «مبادلة»: «إن هذه الاتفاقية تقدم شهادة على القدرات الاستراتيجية والفنية لمبادلة في المرافق الحيوية؛ لتنفيذ أحد أوائل مشروعات الخصخصة في قطاع توليد الطاقة التقليدي بأوزبكستان؛ استناداً إلى نموذج منتج الطاقة المستقل». وأوضح محمد الحريميل الشمسي، مدير قسم المرافق الحيوية التابعة لـ «مبادلة»، أن «القدرة الإنتاجية الحالية لمجمع تاليمرجان للطاقة تبلغ 1.7 جيجاواط من الطاقة التقليدية المُدارة بالغاز، وهناك خطة لتوسيع قدرتها بهدف تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في أوزبكستان».

مصرف لبنان المركزي يطمئن المستثمرين الأجانب على ودائعهم



قال مصرف لبنان المركزي، يوم أمس السبت، إن البنوك لن تققطع من الودائع بسبب الأزمة المالية بالبلاد، في رد على مخاوف عبّر عنها الملياردير عربي بارز بشأن المخاطر المحتملة أمام الاستثمارات الأجنبية. ونشر حساب المصرف المركزي رداً على لسان حاكمه رياض سلامة قائلاً: «إن السياسة المعلنة لمصرف لبنان تهدف إلى منع إفلاس أي مصرف؛ وبالتالي حماية المودعين» مضيفاً أن القانون في لبنان لا يسمح بالجوء إلى الاقتطاع. وأضاف: «مصرف لبنان يقوم بتوفير السيولة التي تحتاجها المصارف بالليرة اللبنانية وبالดอลลาร์ أيضاً، ولكن شرط عدم تحويل الدولارات التي يقرضها مصرف لبنان إلى الخارج». وأوضح قائلاً: «بإمكان المصارف اللبنانية أن تحول إلى خارج لبنان جميع الأموال التي تتلقاها من الخارج بعد 17 نوفمبر».

المصالح الدولية في منطقة الخليج

من دول المنطقة؛ ولذا فإن من أهم القضايا ذات الصلة عند الحديث عن ارتباطات هذه الأطراف الدولية الخمسة النافذة في المنطقة ضمان أمن إنتاج النفط ووارداته من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق التحول السياسي والإصلاح الاقتصادي بوصفهما إجراءين مضادين لانتشار الراديكالية وتجليها في الإرهاب الدولي. وقد تعزز اقتناع هذه الدول الخمس، يوماً بعد آخر، بأن الوسيلة لتحقيق مثل هذه الأهداف إنما تكمن في تعزيز الإصلاحات السياسية الداخلية في الكثير من الدول المنتجة للنفط. وبرغم أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا تُعدّ قضايا الطاقة والسياسة والتطور الاجتماعي، بالإضافة إلى التجارة، من القضايا المهمة في منطقة الخليج العربي؛ فإن درجة ارتباطها بكل من هذه القضايا تختلف وفقاً لمصالحها القومية.

الأولويات الأمريكية في الخليج في الفصل المعنون «أولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيارات» يقول السفير مارتن إنديك، الخبير في شؤون الشرق الأوسط، مدير مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط، بشكل واضح إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي تركز على أمن إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية، وخاصة إلى الولايات

المتحدة الأمريكية، وضمان ألا تضع أي دولة محتملة معادية للولايات المتحدة الأمريكية يدها على نفط الخليج. ويتطلب هذان الهدفان تمركز القوات الأمريكية في المنطقة؛ ما يقتضي وجود قواعد عسكرية أمريكية فيها؛ وهذا ما تحقق لها بالفعل؛ لذا فإن سياسة «ضمان تدفق النفط من دون عوائق وبأسعار معقولة» هي التي توجه الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الخليج منذ أربعة عقود. وفي هذا السياق يقول إنديك إن ضمان استقرار الأنظمة المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية من الأمور ذات الأهمية البالغة من أجل ضمان تدفق النفط من دون عوائق.

سعت القوى الكبرى، منذ أمد بعيد، إلى ممارسة نفوذها في منطقة الخليج العربي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وقد زاد ارتباط هذه القوى في المنطقة منذ اكتشاف النفط في النصف الأول من القرن العشرين. ومما لا شك فيه أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي تكمن في قدرتها الواسعة على تلبية احتياجات أسواق الطاقة العالمية من النفط بأسعار تقل عن الأسعار التي يمكن أن توفرها أي منطقة أخرى منتجة للنفط في العالم. وفي ذلك نعمة ونقمة معاً للدول المنتجة والمستهلكة على حدٍ سواء؛ فالنعمة بالنسبة إلى الدول المنتجة تكمن في أن العائدات النفطية قد وفرت لها الموارد

اللازمة للتنمية الاقتصادية، بل منحها صوتاً مسموعاً في المحافل الدولية. أما بالنسبة إلى الدول المستهلكة؛ فقد توافر لها النفط بأسعار معقولة ومناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة. وأما النعمة بالنسبة إلى الدول المنتجة؛ فقد تمثلت في التدخل، على مدى عقود، في هذه المنطقة، بل في بعض الأحيان في الشؤون الداخلية للكثير من دول المنطقة. أما بالنسبة إلى الدول المستهلكة؛ فقد ترتب على ذلك زيادة نقاط ضعفها بسبب اعتمادها في مجال الطاقة على الدول المنتجة؛ وحاجتها إلى ضمان استقرار الدول المنتجة والمنطقة برمتها، وقد كانت التكلفة السياسية والمالية والبشرية لذلك في بعض الأحيان باهظة.

وبرغم أن كل الدول لها مصلحة في استمرار إمدادات النفط واستقرار الأسعار؛ فإن مصالح دول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، في المنطقة أكثر بروزاً بسبب قوتها ونفوذها في الشؤون العالمية والمنتديات الدولية.

وبالإضافة إلى ما سبق؛ فإن المصالح الدولية في المنطقة قد زادت إلى حدود بعيدة منذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ فتنظيم القاعدة والكثير من الجماعات المنبثقة منه نشأت في منطقة الشرق الأوسط؛ ما أدى إلى تسليط الضوء على الديناميات الداخلية في الكثير



الاستراتيجية البريطانية في الخليج

إن للمملكة المتحدة تاريخاً طويلاً في منطقة الخليج العربي يرجع إلى المعاهدات البحرية الموقعة مع حكام إمارات الخليج. وفي الفصل الذي يحمل عنوان «المنهجية الاستراتيجية البريطانية إزاء منطقة الخليج» ترسم الدكتورة روزماري هوليس، رئيسة برنامج الشرق الأوسط بالمعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، الإطار العام للسياسة الاستراتيجية للمملكة المتحدة في منطقة الخليج، وتضع ثلاثة أوجه لهذا الإطار: أولها التناغم مع السياسة الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك استراتيجية مكافحة الإرهاب، وثانيها تشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة كافة، وثالثها تشجيع المصالح البريطانية في منطقة الخليج، ومنها حرية تدفق الطاقة، والاتفاقيات الدفاعية، والتجارة.

روسيا والخليج

وخلافاً للارتباطات البريطانية الممتدة مع منطقة الخليج العربي؛ فإن المصالح الروسية في المنطقة، وخاصة مع دول الخليج بصفتها دولاً منتجة للنفط، أكثر حداثة. فخلال الحرب الباردة ركز الاتحاد السوفييتي السابق في سياسته الخارجية على الترويج للأيديولوجيا الشيوعية. فالإتحاد السوفييتي نفسه دولة منتجة للنفط؛ لذا فإنه لم يكن معنياً بمنطقة الخليج التي كان متعذراً عليه أن يتفاعل معها أيديولوجياً. ولكن، وكما يقول الدكتور نيكولاي زلوبن، مدير برامج الشؤون الروسية والآسيوية في مركز معلومات الدفاع الروسي، الكاتب في صحيفة إزفيستيا الروسية، في فصله المعنون «الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية»، فإنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 كان يتعين على روسيا أن تطور إطاراً جديداً لسياستها الخارجية انطلاقاً من مبادئ جديدة في جوهرها، كما كان عليها أن تضمن أمنها السياسي والاقتصادي؛ لذا لم يكن في استطاعتها أن تهمل أسواق الطاقة العالمية، وأن تصرف النظر سياسياً عن الدول الرئيسية المصدرة للنفط.

التوجهات الألمانية إزاء الخليج

أما بالنسبة إلى ألمانيا؛ فإنها لم تحدد حتى الآن مصالحها أو سياستها الخارجية إزاء دول الخليج، ولكن من الناحية العملية شكلت المصالح التجارية والاقتصادية القاعدة المتينة للعلاقات الألمانية مع منطقة الخليج على مدى عقود، ورغم أنها تبقى ضمن حدود معينة. ويوضح الدكتور فولكر بيرثس، رئيس فريق أبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية ببرلين، في فصله المعنون «ألمانيا والخليج:

نحو صياغة سياسة ألمانية»، أن ألمانيا تستورد حصة ضئيلة للغاية من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج؛ لذا فإن النفط ليس منطلقاً لتفاعلها مع دول هذه المنطقة.

السياسة الفرنسية تجاه الخليج

يتعرض الدكتور باسكال بونيفاس، مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية، المستشار في القضايا الاستراتيجية لدى وزارتي الدفاع والشؤون الخارجية الفرنسيين، في فصله «السياسة الفرنسية في الخليج: الفرص والتحديات والانعكاسات»، للموقف الفرنسي من الحرب على العراق عام 2003، فيقول إن فرنسا اعترضت على ما عدته تصرفاً أحادياً من الولايات المتحدة الأمريكية في العراق؛ فالقضية بالنسبة إلى فرنسا هي «احترام القانون الدولي»، والولايات المتحدة الأمريكية تشن حرباً من دون أي مسوغات قانونية.

ويرى بونيفاس أن دول الخليج وفرنسا تشتركان في وجهة النظر بأن يكون العالم متعدد القطبية ومتعدد الأطراف؛ بحيث تضطلع فيه هيئة الأمم المتحدة بدور محوري، وتكون الأولوية للقانون الدولي واحترام حق تقرير مصير كل دولة. ووفقاً له؛ فإن من مصلحة فرنسا، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعطيها ثقلاً دولياً مهماً، أن يتعزز دور مجلس الأمن في صياغة النظام الدولي، ومن الواضح أيضاً أن تعزيز فرنسا لدور مجلس الأمن إنما هو تعزيز لمصلحتها الوطنية.

وقد اختلفت فرنسا مع الرأي القائل بضرورة شن الحرب على العراق عام 2003. وقد تنبأت بأن مثل هذه الحرب ستقوض دعائم الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي. وكانت وجهة نظر الحكومة الفرنسية أن الحرب على العراق لن تقدم حلاً لمشكلات العراق، كما أنها لن تسهم في تعزيز الأمن الدولي في وجه هجمات الحركات الإرهابية الدولية. ووفقاً لبونيفاس؛ فإن من أهم دعائم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط تسوية النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.

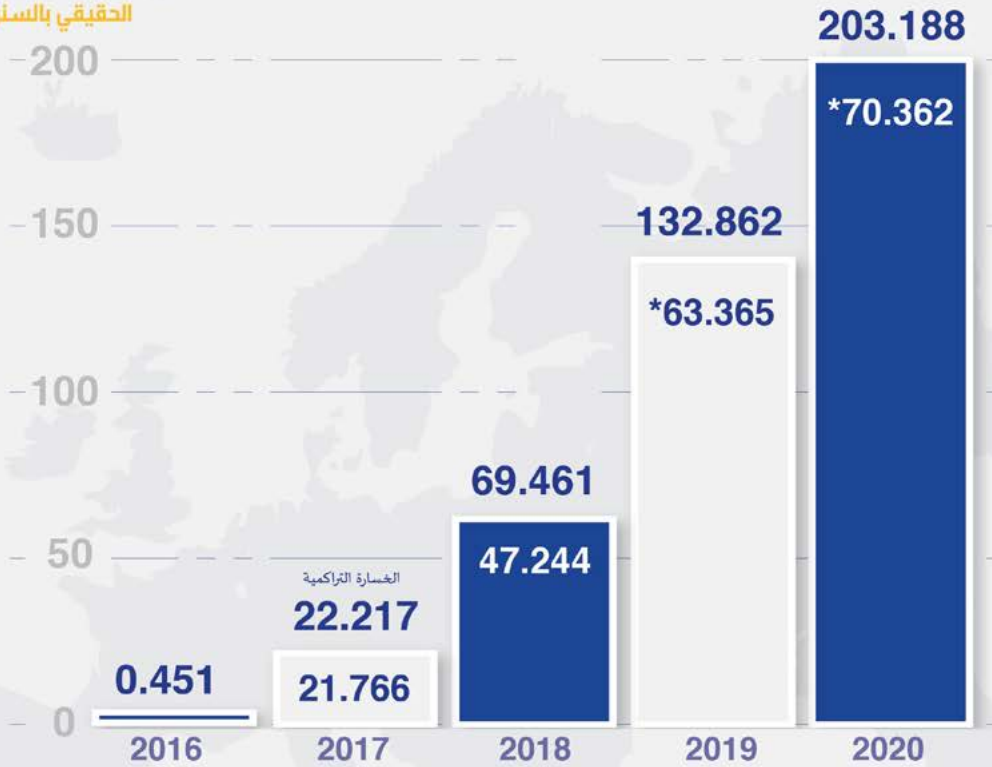
إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا مهتمة ومعنية باستقرار منطقة الخليج وتطورها في المستقبل؛ فللمنطقة، ولأسباب كثيرة، أهميتها الخاصة، ولا تتعامل أي من القوى الخمس المذكورة مع المنطقة وفق سياسة «رفع اليد»؛ إذ إن أمن الطاقة، والحد من التهديدات الإرهابية الناشئة من المنطقة، من القضايا ذات الأهمية البالغة، سواء من جهة المصلحة الوطنية المباشرة، أو في سياق العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية الدولية.



كلفة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد البريطاني

من المحتمل أن تبلغ كلفة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أكثر من 200 مليار جنيه إسترليني من معدل النمو الاقتصادي بحلول نهاية العام 2020- أي ما يقارب مجموع مدفوعاتها إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات الـ 47 الماضية، وفقاً لبلومبيرج إيكونوميكس

مليار جنيه / فقدان الـ (GDP)
الحقيقي بالسنوات



مدفوعات بريطانيا إلى ميزانية الاتحاد الأوروبي**

215.625 مليار جنيه

2020-1973

استضافتها جامعة أنتويرب البلجيكية المرموقة إشادة واسعة بكتاب «السراب» في ندوة «الجهود الفكرية في مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة»



أن «هذا النشاط حيوي وهام ويأتي في إطار حملة كبيرة تهدف إلى الترويج لدعم وتشجيع الاستثمار في الجهود الفكرية لمواجهة الأفكار المتطرفة التي غزت واستحوذت على عقول الكثيرين، خاصة من الشباب في المجتمعات الأوروبية. وأضاف شقير أنه «في ظل الظروف الراهنة فإن التوعية الفكرية والنشاط الفكري في هذا الإطار هما أمران حتميَّان وضروريَّان، بل واجبان، حيث إنه لا يمكن لغير الفكر أن يحارب الفكر للحد من خطورة الأيديولوجيات المتطرفة».

بعدها شدد البروفيسور كريس فونك عميد كلية علوم الأديان والإنسانيات في جامعة أنتويرب على أهمية التسامح والحوار بين الأديان كافة للحد من آفة التطرف التي غزت العالم، معتبراً أنهما السبيل الوحيد لعالم أفضل وأمن للجميع. كما اعتبر فونك أن هناك سوء فهم للأديان، إذ إن الأديان من المفروض أن توحد البشر باختلافاتهم وأعراقهم وميولهم المختلفة حول قيم إنسانية سامية. أما الأيديولوجيات فهي تفرق وتهدم المجتمعات. وشدد عميد كلية علوم الأديان والإنسانيات في جامعة أنتويرب على أهمية دور المفكرين في محاربة التطرف والإرهاب من خلال نشر المعرفة، وأثنى على جهود سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي في هذا الإطار وخاصة كتابه «السراب» الذي رُشح لجائزة نوبل للآداب لعام 2019، والذي يعتبر مرجعاً هاماً وأساسياً يسلط الضوء على خطر الجماعات الإسلامية المتطرفة.

من جهته اعتبر البروفيسور توم زوارت مدير مدرسة حقوق الإنسان ومنسق مدرسة القانون في جامعة تريخت الهولندية أن الجاليات المسلمة في أوروبا ترفض بشكل صريح ما يفعله

في إطار الحملة الأوروبية لمكافحة التطرف والإرهاب، استضافت جامعة أنتويرب البلجيكية المرموقة، يوم الأربعاء الموافق 22 يناير الجاري، ندوة بعنوان «الجهود الفكرية في مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة»، هذه الندوة التي عُقدت في القاعة الرئيسية في مقر كلية علوم الأديان والإنسانيات في جامعة أنتويرب، نُظمت من قبل كلية علوم الأديان والإنسانيات في الجامعة ودائرة البحث والتحليل الجيوسياسي في باريس، والأكاديمية الأوروبية للتنمية والأبحاث في غانت.

وقد شارك في الندوة عدد كبير من الأكاديميين والباحثين والمختصين من دول أوروبية عدة: فرنسا، وإسبانيا، وبلجيكا، وهولندا، وألمانيا، والسويد، من بينهم: رئيس بلدية أنتويرب كريستوف بوسيت، وكوين ميتسو عضو مجلس النواب الفيدرالي البلجيكي، والبروفيسور كريس فونك عميد كلية علوم الأديان والإنسانيات في جامعة أنتويرب، والبروفيسور توم زوارت مدير مدرسة حقوق الإنسان ومنسق مدرسة القانون في جامعة تريخت الهولندية، والدكتور ماغنوس نوريل الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، والبروفيسور جان فان ريث أستاذ تاريخ الدراسات الشرقية في كلية علوم الأديان والإنسانيات في جامعة أنتويرب، والكاتب والناشر السويدي يوهان ويستيرهولم، والبروفيسور يوهان تاميرمان عميد كلية اللاهوت البروتستانتية في بروكسل، والمحامي البلجيكي الشهير والتر دايمن المتخصص في قضايا التطرف والإرهاب، والبروفيسور مارك كولز أستاذ علم الجريمة والدراسات الأمنية في جامعة غانت، والبروفيسور مارتن دو كوينينغ أستاذ الأثروبولوجيا في جامعة أمستردام، والبروفيسور فارنير دو سويغر الأستاذ المحاضر في جامعة كامبريدج، والدكتور إبراهيم ليتوس مدير الأكاديمية الأوروبية للتنمية والأبحاث في غانت، وجان فالير بالداكينو، رئيس دائرة البحث والتحليل الجيوسياسي في باريس.

وركزت الندوة على موضوعات على درجة كبيرة من الأهمية، من بينها أهمية الفكر في مواجهة التطرف والإرهاب، ودور المفكرين في محاربة انتشار التطرف، والدعم الذي يحتاج إليه المفكرون في مواجهته، ومحاربة الفكر المتطرف بالأفكار المعتدلة، حيث أكد الدكتور نضال شقير أستاذ التواصل الاستراتيجي والعلاقات الحكومية في باريس خلال الكلمة التمهيدية للندوة،



الشجاعة في مواجهة التطرف، معتبراً أنه يجب أن نفكر سويًا بشكل جدي في كيفية مواجهة التطرف، مؤكداً أن التغيير يأتي من خلال النقاش والحوار المنطقي. أما البروفيسور مارك كولز أستاذ علم الجريمة والدراسات الأمنية في جامعة غانت، فقد أكد دور الجامعات الهام والمحوري في الحد من التطرف والإرهاب، ودعا إلى مقارنة قانونية إنسانية في مواجهة هذه الآفة. وأثنى كولز مع البروفيسور مارتن دو كونينغ أستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة أمستردام والبروفيسور فارنير دو سويغر الأستاذ المحاضر في جامعة كامبريدج على كتاب «السراب» كمثال جدي يحتذى به في هذا الإطار.

بعدها أكد كوين ميتسو عضو مجلس النواب الفيديريالي البلجيكي أن التطرف مفهوم قديم، وأن هناك العديد من المسلمين ضحايا للمتطرفين الإسلاميين، معلناً عن جهود حثيثة للحد من التطرف والعودة للمتطرفين إلى الطريق السوي. ودعا ميتسو إلى تجديد الخطاب الديني وأشاد بأهمية كتاب «السراب» باعتباره تجربة فكرية رائدة في مجال مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة. أما الدكتور إبراهيم ليتوس مدير الأكاديمية الأوروبية للتنمية والأبحاث في غانت فقد دعا إلى تضافر الجهود والاستثمار في الجهود الفكرية لمواجهة الأيديولوجيات المتطرفة التي تعتبر تهديداً حقيقياً للمجتمعات الإنسانية، وركز على أهمية كتاب «السراب» كمثال يحتذى به في إطار الجهود الفكرية لمكافحة التطرف.

هذا واختتمت الندوة بعرض فيلم تفصيلي عن كتاب «السراب» ناقشه جان فالير بالداكينو، رئيس دائرة البحث والتحليل الجيوسياسي في باريس، الذي شدد على مزايا هذا الكتاب الفكرية التنويرية وكيفية استغلاله لنشر التوعية من خطر الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تستعمل الدين لأهداف سياسية مشبوهة.

المتطرفون الإسلاميون، سواء كانوا في أوروبا أو خارجها، مشدداً على أهمية مراقبة المدارس الدينية ومراقبة الخطاب الديني لأئمة المساجد في أوروبا. واعتبر زوارت أن للتعليم دوراً أساسياً للحد من التطرف وتحدث عن مشاريع تقام في هولندا لمكافحة التطرف والإسلاموفوبيا وأثنى على كتاب «السراب» ووصفه بالموسوعة الغنية في مجاله.

في المقابل قام البروفيسور جان فان ريث أستاذ تاريخ الدراسات الشرقية في كلية علوم الأديان والإنسانيات في جامعة أنتويرب بمقاربة تاريخية توضح سوء الفهم حول بعض الأبحاث التي تروج للتطرف والفهم المغلوط للنصوص الدينية وتمنى الالتزام بروح النصوص الدينية التي تناهض الأفكار المتطرفة والمضللة. واعتبر ريث أن «السراب» كتاب مميز يستحق التقدير والإشادة لما يقدمه من طروحات متقدمة في نشر التسامح وشرح طرق عمل الجماعات المتطرفة.

أما الكاتب والناشر السويدي يوهان ويستيرهولم، فقد أكد أن مكافحة التطرف في أوروبا تواجه عقبات عدة، خاصة لجهة العمل على الجيلين الثاني والثالث من المهاجرين، معتبراً أن للكتاب والباحثين دوراً محورياً في مكافحة الأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر خطراً حقيقياً يهدق بالمجتمعات الأوروبية ويقوض أمنها. وفي هذا الإطار اعتبر ويستيرهولم أن كتاب «السراب» يعتبر من أهم الكتب التي نشرت في السنوات الأخيرة وأغناها من حيث المعلومات الفريدة والمفصلة عن طرق عمل الجماعات الإسلامية المتطرفة.

في المقابل ناقش الدكتور ماغنوس نوريل الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الدور الذي يجب أن يضطلع به المفكرون في مكافحة ظاهرة التطرف، وأكد أننا بحاجة إلى المزيد من المبادرات لتشجيع دور المفكرين في مواجهة الأفكار المتطرفة، وشدد على أن التطرف لا دين له على الرغم من انتشار التطرف الإسلامي بشكل موسع في السنوات الأخيرة، داعياً إلى قراءة كتاب «السراب» لما فيه من معلومات قيمة وهامة في هذا الإطار.

وفي الإطار نفسه، اعتبر البروفيسور يوهان تاميرمان عميد كلية اللاهوت البروتستانتية في بروكسل، أن الجهود الفكرية لمكافحة التطرف والإرهاب هي واجب وهدف إنساني نبيل وشدد على أهمية الدراسات الدينية في مكافحة هذه الآفة الخطيرة، وخاصة أن هناك من يستخدم النصوص الدينية بمفهوم خاطئ للتحريض على العنف والدعوة إلى التطرف مشيداً بكتاب «السراب» الذي يظهر زيف الجماعات الإسلامية. هذا فيما شدد المحامي والتر دايمن المتخصص في قضايا التطرف والإرهاب على أهمية